مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٦٦

الخميس، ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة دوتلاري	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد فلين
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوسي
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد ندونغ أو
	المكسيك	السيد دي لافوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جيكوبز
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد ماثور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2022/481)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي (S/2022/481)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الجمهورية الدومينيكية وهايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد جان فيكتور جينوس، وزير الشؤون الخارجية والدينية في هايتي.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة هيلين لا لايم، الممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، والسيد أرنو ديكارد، المدير التنفيذي لمتطوعي تنمية هايتي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/481، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لا لايم.

السيدة لا لايم (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم للمجلس مرة أخرى معلومات مستكملة عن الحالة في هايتي حيث لا تزال المناقشات بشأن ترتيبات الحكم في البلد في المستقبل، وسط حالة أمنية تتدهور بسرعة، تشهد مأزقا في خضم تجمد وضع طال أمده. ومنذ أن قدمت آخر إحاطة إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.8969)، قويت شوكة العصابات التي تسيطر بها على مساحات شاسعة من منطقة بورت – أو – برانس الحضرية مع توسع مناطق نفوذها. وازدادت عمليات الخطف والقتل العمد بنسبة ٣٦ و ١٧ في المائة على التوالي مقارنة بالأشهر الخمسة الأخيرة من عام ٢٠٢١. وفي أيار/مايو وحده، أبلغت الشرطة الوطنية الهايتية عن وقوع ٢٠١ جريمة قتل عمد و ١٩٨ حالة اختطاف، أي بمعدل سبع حالات تقريبا يوميا لكل منها.

إن العنف المروع الذي اندلع في ضواحي سيتي – سولاي وكروا دي بوكيه وتاباري في أواخر نيسان/أبريل وأوائل أيار/مايو، عندما تعرضت النساء والفتيات بصفة خاصة للعنف الجنسي، ليس سوى مثال واحد على حالة الرعب التي غرق فيها قلب هايتي السياسي والاقتصادي. واضطرت عشرات المدارس والمراكز الطبية والشركات والأسواق إلى الإغلاق. وعلق الكثير من الناس في أحيائهم وأحيانا حتى في مساكنهم. وقد نزح ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٧ آخرين من منازلهم، ويكافح الكثيرون للعثور على الضروريات الأساسية مثل الغذاء والماء والدواء. وتتعرض الحركة على طول الطرق الوطنية الرئيسية التي تربط العاصمة ببقية أنحاء البلد للخطر الشديد، حيث أقامت العصابات حواجز لتقييد الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها، مما أثر بشدة على تدفق السلع في جميع أنحاء البلد.

إن الشعور السائد والمتعمق بانعدام الأمن الذي تفاقم بسبب عجز الشرطة الوطنية الهايتية على ما يبدو عن معالجة الحالة والإفلات الواضح من العقاب على الأعمال الإجرامية يؤدي إلى إضعاف سيادة القانون في البلد بشكل خطير. وقبل أقل من أسبوع، اجتاحت عصابة محلية محكمة بورت – أو – برانس الابتدائية وشرعت في نهب وحرق ملفات القضايا والأدلة. وفي بعض أجزاء البلد، تحظى أعمال اقتصاص المدنيين من المشتبه في انتمائهم إلى عصابات بتأييد شعبي متزايد. وتحتاج هايتي، أكثر من أي وقت مضى، إلى مساعدة فورية لتطوير شرطتها الوطنية ومكافحة الإجرام والعنف المتزايدين. وتفتقر الشرطة الوطنية الهايتية حاليا إلى الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة للوفاء بولايتها بفعالية. وتهدد قدراتها التشغيلية واللوجستية المحدودة تنفيذ خطة شاملة للسلامة العامة تعتمد على أعمال الشرطة القائمة على المعلومات الاستخبارية والحد من العنف. ولذلك، فإنني أدعو

الدول الأعضاء بإلحاح شديد إلى تقديم المزيد من الدعم والمساهمة في الصندوق المشترك المنشأ حديثا الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكرس لدعم الشرطة الوطنية الهايتية ومساعدتها على التصدي للتحديات التي تواجهها.

إن عدم الاستقرار الحاد الذي يؤثر حاليا على هايتي هو في جزء كبير منه نتيجة للفراغ المؤسسي الذي طال أمده. فقد ظل البلد بدون برلمان فعال لمدة عامين ونصف العام، وشهد حالة من الذهول بسبب اغتيال رئيسه قبل عام تقريبا، بالإضافة إلى أنه يعاني من شلل شبه كامل في قطاع العدالة.

وحتى الآن، فالمبادرات والمقترحات المتعددة الرامية إلى تعزيز رؤية مشتركة بين الجهات الوطنية المعنية بشأن الكيفية التي يمكن بها لهايتي أن تمضي قدماً لم تسفر عن نتائج ملموسة تذكر. بل على العكس من ذلك، بدأت التحالفات المتجانسة سابقاً في التصدع. وفي خضم هذا الاستقطاب السياسي المتزايد، يركّز مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي تركيزاً مكثفاً على إحياء الاتصالات بين الأحزاب على جميع المستويات، ولا سيما من خلال سلسلة من التجمعات غير الرسمية الرامية إلى تشجيع توافق الآراء بشأن الطريق المؤدي إلى الانتخابات.

وفي أواخر آذار/مارس، تشكلت لجنة ثلاثية بقيادة المجتمع المدني لتوسيع نطاق توافق الآراء بين مختلف البرامج السياسية، بما فيها الحكومة، لصياغة مسار مشترك للمضي قدماً. وبالتوازي مع ذلك، ما فتئ رئيس الوزراء هنري يجري محادثات مباشرة مع قيادة مجموعة مونتانا التي اقترحت طرائق جديدة لإعادة إطلاق المفاوضات الرسمية. ومع ذلك، ونظراً لأن تشكيل مجلس انتخابي مؤقت جديد لا يزال احتمالاً بعيد المنال على نحو محبط ولأن تلك الهيئة توقفت فعلياً عن العمل لعدة أشهر، فمن المستبعد جداً أن تجرى هذا العام انتخابات من شأنها أن تبشر بالعودة إلى الحكم الديمقراطي.

إن التحقيق المتعثر في اغتيال الرئيس الراحل مويز – الذي كُلف به مؤخراً خامس قاضٍ خلال ١١ شهراً – يجسّد المشاكل الراسخة التي تؤثر على النظام القضائي في هايتي، وهو فرع شلّته الموارد المالية والمادية المحدودة والإضرابات المتكررة التي يقوم بها الموظفون القضائيون والحالة الأمنية المتدهورة. وهناك حاجة إلى بذل جهود حازمة لا لتمكين المحاكم من معالجة عدد لا يحصى من القضايا المعلقة والفصل فيها وحسب، ولكن أيضاً لخفض مستويات الاحتجاز المطول قبل المحاكمة على نحو مستدام.

ومن الملحّ أن تتوصل الحكومة والمؤسسات القضائية ذات الصلة إلى توافق في الآراء بشأن تعيين قضاة في محكمة النقض بغية السماح لأعلى محكمة في هايتي باستئناف أنشطتها. ويجب أيضاً بذل كل جهد ممكن للإعداد والتنفيذ على نحو فعّال لإصلاح القانون الجنائي الذي طال عليه الأمد، والذي يهدف إلى زيادة مواءمة الإطار القانوني في هايتي مع القواعد والمعايير الدولية.

إن انعدام الأمن مطولاً وعدم اليقين السياسي الذي طال أمده، إلى جانب الحالة الاقتصادية المتردية والاحتياجات الإنسانية المتزايدة، يعوقان بشدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ويوسعان التفاوتات الاقتصادية ويقوضان جهود بناء السلام.

ومع انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٨ في المائة في عام ٢٠٢١ مع تقلص الإيرادات الحكومية، لا يزال الوضع الاقتصادي في هايتي مدعاة للقلق الشديد. وفي غضون ذلك، تستمر الاحتياجات الإنسانية في الازدياد، لا سيما في أعقاب الزلزال الذي دمر شبه الجزيرة الجنوبية في آب/أغسطس الماضي. ومن المتوقع أن يحتاج نحو ٤,٩ مليون هايتي هذا العام إلى مساعدات إنسانية، ومن المتوقع أن يحتاج ما لا يقل عن ٤,٥ مليون شخص إلى مساعدات غذائية عاجلة.

ومن الضروري أن تظل هايتي في صدارة جدول أعمال المجتمع الدولي وأن تتلقى السلطات الوطنية المساعدة التي تحتاج إليها للتصدي لتلك التحديات المترابطة. ومع ذلك، فإن الهايتيين وحدهم هم الذين يملكون المفتاح لإطلاق العنان لحلول مستدامة للأزمة التي طال أمدها في البلد. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي تشجيع جميع الأطراف على المشاركة البناءة والعمل معاً لرسم مسار مشترك وتوافقي للعودة إلى الديمقراطية.

وبالمثل، وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ستواصل كيانات الأمم المتحدة للسلام والأمن والتنمية العمل يداً بيد لدعم هايتي في الانتقال من المساعدة الطارئة إلى الاستقرار الطويل الأجل والتنمية الدائمة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة لا لايم على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ديكارد.

السيد ديكارد (*تكلم بالفرنسية*): أود بداية أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي إلى تقديم إحاطة لمجلس الأمن بشأن الحالة في هايتي.

وأفهم أن هذه الجلسة تعقد عقب تقييم خبير مستقل لولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

لقد جئت من بلد مزقته أزمة متعددة الأبعاد على أمل توفير منظور هايتي أصيل. في عملي اليومي في منظمتي، منظمة المتطوعون من أجل تنمية هايتي، وهي منظمة من منظمات المجتمع المدني، أواجه باستمرار الواقع القاسي لهايتي.

ففي عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، على سبيل المثال، نسقت مع زملائي ما لا يقل عن ١٠ حلقات عمل إقليمية ومنتدى وطني للمجتمع المدني بشأن مقترحات لإنهاء الأزمة. وتمكنتُ أيضاً من تنسيق تنفيذ منهجية تعرف باسم "منهجية ٣٦٠ درجة"، مما سمح لنا بجمع مقترحات من الجهات الفاعلة الرئيسية في الأزمة. وعلى مقربة من الوطن، تمكنت مرة أخرى يومي ٨ و ٩ حزيران/يونيه من الاستماع إلى آراء عشرات القادة الهايتيين في حلقة عمل متعددة القطاعات بشأن الحكم في هايتي.

ومن خلال ما أسمعه في المناقشة العامة ومشاركتي على أرض الواقع، أدركت أنه يجب على هايتي اليوم أن تتصدى للتحديات الملحة التالية: إقامة حكم شامل وقائم على توافق الآراء، وضمان الأمن بغية تعزيز سيادة القانون والحد من العنف، وتنظيم انتخابات شفافة، وتعزيز المالية العامة.

ومن أجل إدارة شاملة وقائمة على توافق الآراء، يجب أن نرحب بالمبادرات التي اتخذت بالفعل والمبادرات الجارية. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأنه يجب علينا أيضاً توسيع نطاق توافق الآراء الحالي. كما أن استئناف المشاورات بين رئيس الوزراء أرييل هنري ومكتب الرصد التابع لمجموعة مونتانا، فضلاً عن إنشاء لجنة تيسير ثلاثية الأطراف تضم ممثلين رفيعي المستوى للقطاع الديني وقطاع الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية، هي أيضاً مبادرات جديرة بالثناء تهدف بشكل صحيح إلى القيام، من خلال حوار بين الهايتيين، بتحديد حل هايتي لمشاكل الرجال والنساء الهايتيين. والحوار بين الهايتيين هو وحده القادر على بناء توافق أوسع في الآراء. ولذلك فإنني أشجع الأطراف الفاعلة على الانتقال إلى ما هو أكثر من بيانات النوايا الحسنة.

وفيما يتعلق بالأمن وحقوق الإنسان، أفاد معهد تحليل وبحوث حقوق الإنسان، وهو منظمة هايتية، بأن حالات الاختطاف زادت بأكثر من ١٨ في المائة في عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠. وبالنسبة لشهر أيار/مايو ٢٠٢٢، تم الإبلاغ عن ٢٠٠ حالة. وفي الأشهر الأخيرة، تفاقمت انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك التي تنطوي على إيذاء بدني وأعمال قتل وعنف جنسي. إن العصابات المسلحة، التي تستخدم الشباب كقناة للتجنيد وفي عملياتها على حد سواء، تحتل جميع الأراضي تقريباً في منطقة بورت – أو – برانس الحضرية وتشل الطرق البرية بين العاصمة والمدن في المقاطعات، مما يؤثر على نقل المنتجات، ولا سيما المنتجات الزراعية، ما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الغذائية الحادة التي يواجهها أكثر من ٤,٥ مليون هايتي.

ولا يزال الإفلات من العقاب سائداً لدرجة أن العدالة لا تزال صامتة قبل أيام قليلة من الذكرى السنوية الأولى للاغتيال الشنيع للرئيس جوفينيل مويز. وثمة حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات عبر وطنية ضد المتورطين في هايتي في التهريب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والجرائم المالية. ويجب على الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من القضاة، أن تنشئ عمليات فعالة لتفكيك العصابات، وإن كان الجمهور يرى أن هناك الكثير من الشكوك بشأن قدرة الشرطة الوطنية

على التعامل معها بمفردها دون مساعدة خارجية، بالنظر إلى أن الشرطة تعاني من نقص الموظفين ونقص التجهيز، بينما يبدو أن العصابات المسلحة مجهزة تجهيزاً جيداً ومنظمة تنظيماً جيداً.

ويجب على الحكومة أيضاً أن تتخذ خطوات لتعزيز المؤسسات القضائية والبنى التحتية التي تسهم أوجه قصورها في إساءة تطبيق أحكام العدالة والاحتجاز المطول قبل المحاكمة وانتهاك حقوق السجناء. وبالإضافة إلى ذلك، يجب اتخاذ خطوات لكي تعمل محكمة النقض والمجلس الأعلى للقضاء على نحو أفضل.

ويجب إنشاء صندوق للدعم الاجتماعي والاقتصادي لسكان الأحياء المحرومة، مع التركيز على المرأة، لمنع الفقر من التأثير في العنف ووقف دورة تجنيد الشباب وإدماجهم في شبكات الجماعات المسلحة.

وبالمثل، ينبغي تشجيع الشراكة التي يجري اختبارها في قطاع التعليم بين المجتمع الدولي وبين القطاعين العام والخاص ومتابعتها، ما سيمكّن من إعادة فتح المدارس في الأحياء الخطرة.

وفيما يتعلق بالانتخابات، وهي بالغة الأهمية لاستقرار المؤسسات الديمقراطية في البلد وإعادة إنشائها، يجب على الحكومة أن تعين مجلسا انتخابيا قائما على توافق الآراء، وأن تحشد الموارد المالية اللازمة للانتخابات، وأن تضمن للأحزاب السياسية الدعم المالي لمنع الأموال المشبوهة من التأثير على الحملات الانتخابية. وفي الوقت نفسه، ينبغي على الأحزاب السياسية أن تعمل من أجل مشهد سياسي يجمعها وفقا لانتماءاتها لتجنب تفتيت الناخبين وكفالة تمتع الفائزين بشرعية شعبية حقيقية. وسيكون من المستحسن بالطبع تنقيح الدستور، بما في ذلك ما يتعلق بطول فترة الولاية، وتوازن السلطات، والتفويض بأداء الواجبات الإدارية وتوقيتها، وتحديد الأدوار على مستوى السلطة المحلية، وشروط إدماج الشتات الهايتي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وفيما يتعلق بتطهير المالية العامة، يجب على الحكومة أن تستعيد السيطرة على وكالات التحصيل وأن تعيد تنظيم المؤسسات الاقتصادية والمالية بالاتفاق مع القطاع الخاص. وينبغي لها أيضا أن تنشئ مجالس إدارة وهيئات إدارية لوكالات مراجعة الحسابات، بمشاركة تكنوقراطيين يعكسون تركيبة مختلف المجموعات، ولا سيما حركة الاحتجاج "تحدي تحالف النفط الكاريبي" (Petrochallengers). ونظرا لهذه الحالة القائمة، فإن الأمر متروك للسلطات الحالية والجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني للوقوف معا لمواجهة هذه التحديات، التي ليس من المستحيل التغلب عليها مجتمعة، إذا استفدنا من الكتلة الحرجة من الهايتيين، سواء في الشتات أو الذين يعيشون في البلد، القادرين على تحسين الآفاق السيئة لهايتي.

والمجتمع الدولي مدعو أيضا إلى المساهمة. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أنوه بمختلف البرامج التي نفذها الشركاء التقنيون والماليون. وأرحب على وجه الخصوص بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، الذي اضطلع على مدى ثلاث سنوات بالمهمة الصعبة المتمثلة في دعم الجهات الفاعلة الهايتية في سياق أزمة مؤسسية لم يسبق لها مثيل واستقطاب سياسي متزايد. وواصل المكتب تعاونه مع المجتمع المدني الهايتي، بما في ذلك المنظمات الشبابية والنسائية، ولا سيما خلال العام الماضي، وحاول تشجيع جميع الأطراف المعنية على بناء توافق أوسع في الآراء قادر على تيسير تهيئة مناخ سياسي وأمني يفضي إلى إجراء الانتخابات. ولذلك فإنني أشجع المكتب على زيادة جهوده على هذا المنوال، بما في ذلك العمل بشكل أوثق مع الشباب والمجتمع المدني. غير أن المكتب سيكون أكثر فعالية إذا توفرت له الموارد الكافية لتعزيز مهمة مساعيه الحميدة وعمله المتمثل في إسداء المشورة وتقديم الدعم لجهود الشرطة الوطنية الهايتية في مكافحة عنف العصابات المسلحة. ومن شأن ذلك أن يساعد السلطات الهايتية على تلبية مطالب الشعب والاحتياجات الأمنية الملحة للبلد، التي إذا لم تتم إدارتها يمكن أن تقود هايتي إلى فوضى لا رجعة فيها.

ويجب معالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان، التي تنشأ في كثير من الأحيان عن عدم احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي عام ٢٠١٢، صدقت هايتي على العهد

الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولذلك نود أن نرى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تعزز تنفيذ السلطات الهايتية لتلك الحقوق، بما في ذلك عن طريق توقيع اتفاق مع الحكومة لدعم إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

وأخيراً، أود أن أشدد على ضرورة أن تكون المرأة أكثر اندماجا في ساحات صنع القرار. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لالتزام ومشاركة الشباب وأن أشجعهم. وفي ضوء التحول الديموغرافي الجاري في هايتي، والذي يتمتع فيه الشباب بميزة عددية كبيرة، من الأهمية بمكان إقامة تحالفات جديدة مع الشباب الهايتيين في سعيهم لبناء حياتهم وإعدادهم لتشكيل هايتي جديدة بشكل أفضل في خدمة سكانها البالغ عددهم ١٢ مليون نسمة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ديكارد على إحاطته.

وأود أن ألفت انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة لا لايم على إحاطتها بشأن الحالة في هايتي وعلى الجهود المستمرة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وفريق الأمم المتحدة القُطري. وأشكر السيد ديكارد على وجهة نظره القيمة بشأن القضايا التي يواجهها المجتمع المدني ودوره الأساسي في إيجاد حلول دائمة للتحديات طويلة الأمد في هايتي. ونرحب أيضا بمشاركة ممثلي هايتي والجمهورية الدومينيكية في هذه الجلسة. وأشكر وزير الخارجية جينوس على انضمامه إلينا اليوم.

مرة أخرى، معروض على مجلس الأمن تقرير من الأمين العام (S/2022/481) يسلط الضوء على عنف العصابات وانعدام الأمن والظروف الإنسانية والاقتصادية المقلقة في هايتي. وسنعرب جميعا مرة أخرى عن قلقنا إزاء الاتجاهات التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير، فضلا عن التقارير الأحدث عهدا عن الهجمات على محكمة في بور – أو – برانس. وسندين من جديد الأضرار المروعة التي ألحقها العنف المستمر بالنساء والأطفال في هايتي. ومرة أخرى، سنكرر جميعا التأكيد على أن الوقت قد حان منذ زمن بعيد لكي ينحي أصحاب المصلحة في هايتي خلافاتهم جانبا وأن يضعوا هايتي والهايتيين في المقام الأول.

ولا يمكن اتخاذ ذلك الإجراء إلا من قبل قادة هايتي. وإلى أن يختاروا القيام بذلك بشكل جماعي، فإن سنوات المناقشات بحثا عن اتفاق سياسي، إلى جانب سنوات من تدهور الأوضاع الأمنية، ستظل تشكل تحديات أساسية للعملية الانتخابية. وشعب هايتي يستحق ما هو أفضل من ذلك. وكما أكدنا مرارا للأطراف المعنية في هايتي، فقد آن الأوان منذ مدة طويلة لكي تجد مختلف التحالفات المتنافسة في هايتي طريقها إلى توافق في الآراء. والولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الجهود الهايتية الرامية إلى إنشاء مجلس انتخابي مؤقت واسع التمثيل وشامل. وفي غضون ذلك، يجب على حكومة هايتي أيضا أن تبدأ العمل التقني اللازم لإتاحة إجراء انتخابات حرة ونزيهة عندما تسمح الظروف بذلك. واستجابة للحالة الأمنية، ستواصل الولايات المتحدة تقديم مستويات متزايدة من المساعدة في مجال بناء القدرات للشرطة الوطنية الهايتية، والمساعدة التقنية وغيرها من أشكال الدعم اللوجستي لتحسين أمن المواطنين.

إن المأزق السياسي المستمر في هايتي، والظروف الصعبة لحقوق الإنسان، وارتفاع مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي، تؤكد فقط أهمية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وتثني الولايات المتحدة على المكتب لما يتمتع به من خبرة ولما يقوم به من تنسيق لجهود المجتمع الدولي دعما للتقدم السياسي وحقوق الإنسان والأمن في هايتي. ونحيط علما أيضا بتقييم الأمين العام بأن البعثة السياسية الخاصة لا تزال التشكيلة التي أوصت بها الأمم المتحدة للتصدي لأكثر التحديات إلحاحا في هايتي، وتأييده لولاية مدتها ١٢ شهرا، وتوصيته

بزيادة تعزيز فعالية المكتب. ونتطلع إلى بدء مناقشات تجديد الولاية مع المجلس وإعادة تفويض ولاية المكتب في الأسابيع المقبلة. ولكن يجب علينا أيضا أن نوضح أنه في حين يتسم وجود المكتب والوجود القوي للأمم المتحدة في هايتي بأهمية أساسية، إلا أنهما ليسا بديلين عن إصلاحات ذات مغزى لا يمكن أن يضطلع بها إلا قادة هايتي. وفي نهاية المطاف، يمكن شعب هايتي وحده أن يحدد الطريق إلى الأمام.

وبالنظر إلى التحديات المقبلة، تحتاج هايتي إلى الدعم القوي من مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وتتطلع الولايات المتحدة، إلى جانب المكسيك، إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس للمساعدة في تقديم ذلك الدعم الذي تمس الحاجة إليه من خلال تجديد ولاية المكتب.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة لا لايم والسيد ديكارد على إحاطتيهما. وأرحب أيضا بحضور وزير خارجية هايتي وممثل الجمهورية الدومينيكية في هذه الجلسة. ونعرب مرة أخرى عن تقديرنا للعمل الجدير بالثناء الذي قام به المجتمع المدني وموظفو الأمم المتحدة في هايتي. ونعرب أيضا عن تضامننا مع موظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي الذين وقعوا ضحايا للعنف.

قبل أربعة أشهر، ارتأى أعضاء مجلس الأمن أن الوضع في هايتي لا يمكن أن يصبح أكثر إثارة للقلق عما كان عليه آنذاك، في ظل الأزمات السياسية والإنسانية والاقتصادية وأزمات حقوق الإنسان التي كان البلد يواجهها. ولكننا اليوم نأسف لأن الوضع قد تفاقم.

لقد بلغ العنف في المناطق الحضرية، ولا سيما في بورت أو برانس، مستويات مفزعة. ومما يثير القلق حقا حوادث العنف الجنسي المرتكبة بحق النساء والفتيات والشبان. وإلى جانب إفلات العصابات من العقاب، يعيش المحتجزون في سجون في هايتي في ظروف مزرية ومعظمهم يُحتجزون دون محاكمة. ومن غير المرجح أن تتحقق العدالة للضحايا في ظل الظروف الراهنة.

إن الأزمة الأمنية المتنامية ومعاناة شعب هايتي تفاقمان التحديات المتعددة الأبعاد التي يواجهها الاستقرار السياسي وتحدان من أي تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أصبحت الأسلحة في المتناول، بما في ذلك بعض الأسلحة ذات العيار الثقيل في أيدي العصابات. وينبغي لنا أن نركز على مصادر هذه الأسلحة كخطوة أولى لا غنى عنها لمعالجة الأزمة. وفي ذلك الصدد، نحن على قناعة بأن برنامج تفتيش الحاويات ودعم السلطات الجمركية أمران ضروريان.

وفي ظل ضعف جهاز العدالة والشرطة، بات التعاون الدولي ضروريا لتعزيز سيادة القانون. وفي ذلك الصدد، سينضم بلدي إلى برنامج الدعم المشترك للشرطة الوطنية الهايتية، في إطار الجهود الرامية إلى تنسيق جهود التعاون الدولي في المسائل الأمنية. ونرحب أيضا بالمبادرات التي طرحها صندوق بناء السلام والدعم الذي يقدمه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتنفيذ خطة وطنية فيما يتعلق بالأسلحة والذخائر.

ويشكل تدهور البيئة الطبيعية في هايتي، ولا سيما إزالة الغابات والآثار الضارة لتغير المناخ، عاملا مهما آخر يؤدي إلى عدم استقرارها، وهو الأمر الذي يفاقمه بوضوح انعدام الأمن الغذائي.

وعلى الجبهة السياسية، تأسف المكسيك لعدم التوصل إلى اتفاقات حتى الآن بين الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية. ويستبعد تقرير الأمين العام (S/2022/481) بالأساس إجراء الانتخابات في هذا العام. ومع ذلك، علينا أن نبدأ بإنشاء مجلس انتخابي يتولى تنسيق وإجراء الانتخابات المقبلة. فشعب هايتي في حاجة إلى سلطات منتخبة ديمقراطيا قادرة على التصدي للأزمات الراهنة.

وفي ظل تلك الخلفية المريرة، نشدد على ما ورد في تقييم الأمين العام بشأن مكتب الأمم المتحدة المتكامل: إن هايتي بحاجة إلى وجود قوي للأمم المتحدة في شكل بعثة سياسية خاصة ذات ولاية قوية ومستقرة. والمساعي الحميدة التي يبذلها المكتب في هايتي ضرورية لتشجيع الحوار السياسي وتوحيد الجهود الرامية إلى تنشيط النظام القضائي ودعم المساعدة المقدمة إلى الشرطة الوطنية الهايتية وتنسيق الجهود بين مختلف برامج الأمم المتحدة في هايتي. وبالإضافة إلى

ذلك، لقد حان الوقت لتعزيز عمل البعثة فيما يتعلق بعنصري حقوق الإنسان والعنف الجنسي.

وبينما نسلم بالحدود التي لا يمكن إنكارها التي تواجه وجود الأمم المتحدة في هايتي في العقود الأخيرة، من الضروري أن نتحمل، بوصفنا مجتمعا دوليا وبصفتنا مجلس الأمن، مسؤوليتنا تجاه شعب هايتي، مع الاحترام الكامل لسيادته وحقه في تقرير مصيره. والمكسيك ملتزمة بدعم الدولة الكاريبية الشقيقة. وفي ذلك الصدد، يجب أن نتحرك بالتعاون مع الولايات المتحدة وبمساندة جميع أعضاء المجلس بالنظر إلى مسألة تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل والتي من الواضح أنه يتعين تعزيزها.

السيدة جيكوبز (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا لايم على إحاطتها وعلى الجهود التي يبذلها فريقها في خضم سياق يفرض تحديات متزايدة. وأرحب بالاستماع إلى مقدم الإحاطة من المجتمع المدني وأرحب بمعالي وزير خارجية هايتي، الذي ينضم إلينا اليوم.

أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، يجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بمساندة هايتي في التوصل إلى حل تتولى هايتي زمامه ويعالج التحديات الأمنية والصحية والاقتصادية المعقدة التي يواجهها شعبها. والمملكة المتحدة على قناعة تامة بأن عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ضروري من أجل تيسير اتباع نهج موحد للتغلب على تلك التحديات المتعددة الأوجه. ومن خلال تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية وتيسير الحوار بين الأطراف المعنية السياسية في هايتي، سترسي جهود المكتب الأساس نحو تحقيق الاستقرار في البلد. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يواصل المكتب ذلك العمل ونتطلع إلى إجراء مناقشات بشأن تجديد الولاية.

ثانيا، بينما نؤيد الحلول التي تمتلك هايتي زمامها، ندرك أن الأطراف المعنية الهايتية لم تحرز سوى تقدم محدود في معالجة الجمود السياسي. ونشعر بخيبة أمل لأن ذلك الأمر ما فتئ يعرقل إمكانية التوصل إلى حلول تحقق رفاه شعب هايتي. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى استئناف المفاوضات والاتفاق على تشكيل حكومة قادرة على تهيئة البيئة الأمنية الضرورية التي يمكن في ظلها إجراء انتخابات حرة ونزيهة بأسرع ما يمكن.

وعلاوة على ذلك، من دواعي الأسف الشديد أن مرتكبي جريمة اغتيال الرئيس مويز لم يُقدموا بعد إلى العدالة. لقد قوض ذلك العمل البغيض حق شعب هايتي في تقرير مستقبله بطريقة ديمقراطية.

ثالثا، وكما ناقش مجلس الأمن في أيار/مايو، يتواصل تردي الوضع الأمني وحالة حقوق الإنسان، ولا سيما مع ازدياد عمليات الاختطاف والعنف الإجرامي العشوائي وحالات الاتجار بالبشر. وتستهدف عمليات الاختطاف هذه بصورة متزايدة أعضاء المجتمع الدولي الذين غالبا ما يساندون الجهود التي تبذلها حكومة هايتي للتغلب على تلك الأزمات.

وتتعرض النساء والفتيات في هايتي لعدد لا يحصى من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وتحث المملكة المتحدة السلطات الهايتية على تحسين فرص حصول الناجيات على الخدمات الطبية والنفسية الاجتماعية، ومحاسبة الجناة. وسنواصل دعم عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل مع كل من حكومة هايتي والمجتمع الدولي لمواجهة تلك التحديات. ونتطلع إلى أن يستأنف المكتب جهوده للمساعدة في استعادة حقوق الإنسان وسيادة القانون في إطار ولايته المقبلة.

لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية في هايتي. لقد تفاقمت الأزمات الاقتصادية والصحية الراهنة بسبب الزلزال المدمر الذي ضرب جنوب هايتي في العام الماضي وتفاقم ارتفاع أسعار الغذاء في العالم بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا. وتشجع المملكة المتحدة جميع الجهات الفاعلة على العمل بشكل بناء لإيجاد حلول للأسباب الجذرية لتلك الأزمات ودعم عملية التعافي وإحراز التقدم من أجل شعب هايتي.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي غانا وكينيا وبلدي، غابون.

نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هيلين لا لايم على إحاطتها المستنيرة والسيد أرنو ديكارد على إسهامه. ونرحب أيضا بمشاركة وزير خارجية هايتي وممثل الجمهورية الدومينيكية في هذه الجلسة.

منذ جلستنا السابقة في شباط/فبراير (انظر S/PV.8969)، تسارعت وتيرة تدهور الحالة في هايتي، مما يثير شواغل خطيرة. فما فتئ عنف العصابات يسبب معاناة لم يسبق لها مثيل في أوساط المدنيين وتدهورا في الحالة الإنسانية. وقد أُجبر الناس على الفرار من ديارهم وتسرب الأطفال من المدارس واضطرت الشرطة الوطنية الهايتية المنهكة إلى التركيز على مكافحة العصابات المسلحة وحماية المشردين داخليا.

يدرك الذين درسوا تاريخ هايتي أن الثورة فرضت عبئا ثقيلا عليها، حيث اضطرت إلى دفع تعويضات ثمنا لحريتها. ولا يمكن فصل إرث هايتي من التخلف وانعدام الأمن عن المظالم التاريخية التي عانت منها بسبب انتفاضتها ضد العبودية. وفي بلد صمد لعقود من الزمن أمام كل صنوف الشدائد، من المحبط أن نرى هذه المستويات العالية من الاضطرابات، حيث يفر آلاف الشباب من ديارهم بحثا عن الأمان وعن حياة أفضل. لقد كان المجلس دائما متحدا في الرأي القائل بأن هايتي تواجه تحديات سياسية، وأمنية، واقتصادية، وإنسانية خطيرة. تتطلب الحالة في هايتي اليوم من المجتمع الدولي مزيدا من الاهتمام، ومن الحتمي للمجلس أن يتخذ تدابير أكثر حسما وإلحاحا. وفي هذا الصدد، تود مجموعة الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن أن تدلي بالملاحظات التالية.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، ومع الاعتراف بالمبادرات الجارية، تلاحظ مجموعة الأفارقة الثلاثة أيضا التحديات التي واجهها سائر أصحاب المصلحة في المشاركة في عملية حوار وطني شامل. وبوصفنا أفارقة، نهتم جدا بالدور الذي يمكن أن تؤديه المنطقة في حل الأزمة. لذلك، نشيد بالجماعة الكاريبية لالتزامها ومبادراتها، لا سيما في سياق التعافي بعد الزلزال. وأفضل حل للحالة السياسية الراهنة يتمثل في الشروع في عملية حقيقية للحوار الوطني الشامل للجميع، بقيادة وملكية هايتية، ويجب أن يشمل المشاركة الكاملة للنساء والشباب. ومن هذا المنطلق، تدعو مجموعة الأفارقة الثلاثة جميع أصحاب المصلحة الهايتيين إلى تنحية خلافاتهم جانبا، وبناء الثقة، والتوحد من أجل المصلحة المشتركة للشعب الهايتي، والتحرك نحو عملية انتخابية ديمقراطية

ونؤكد من جديد أهمية تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات شفافة، وشاملة، وآمنة وذات مصداقية. وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بإنشاء اللجنة الثلاثية، ونحث جميع أصحاب المصلحة على توطيد أنشطتها بغية ضمان توافق الآراء السياسي. وندعو أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين إلى دعم تيسير مبادرة بقيادة وملكية هايتية لمعالجة الحالة السياسية الراهنة.

ثانيا، يساور مجموعة الأفارقة الثلاثة قلق عميق إزاء الفظائع المروعة، بما في ذلك عمليات القتل والتشويه البشعة، التي ترتكبها العصابات المسلحة ضد المدنيين الأبرياء. ترد تقارير تفيد بحرق أشخاص أحياء، وإحراق المنازل وهذه أفعال تثير صدمة عميقة. وندين بشدة الإرهاب الذي تعرض له السكان الضعفاء في هايتي، بمن فيهم النساء والأطفال. إن تجنيد القصر من قبل العصابات المسلحة أمر يبعث على القلق العميق، ونؤكد من جديد أنه لا بد من محاسبة مرتكبي هذه الجرائم المقززة. وبينما نسلم بمختلف الجهود الرامية إلى تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية، وتعزيز جهاز أمن الدولة، فإن تزايد عنف العصابات والعنف الجنسي، والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وعمليات الاختطاف كشف جوانب القصور في التدابير الأمنية القائمة. ويجب تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية بتزويدها بالموارد البشرية والمعدات اللازمة لمكافحة الجريمة العابرة للحدود والعنف المجتمعي.

نرحب بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وغيره من الشركاء لتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية، مع التركيز بوجه خاص على عمليات مكافحة العصابات. ولا يمكننا أن نأمل في الحد من سيطرة العصابات، وتحقيق الحد الأدنى من الظروف الأمنية اللازمة لكي تبدأ هايتي بالعودة إلى الاستقرار، إلا

عندما نتمكن من تقديم الدعم الكافي للشرطة الوطنية الهايتية في ذلك المسعى. ونحث أيضا مجتمع المانحين على المساهمة بسخاء في الصندوق المشترك المنشأ لتعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على مكافحة التجارة غير المشروعة عبر الحدود، فضلا عن تعزيز إضفاء الطابع المهني على الشرطة وتحسين فعاليتها من حيث جمع المعلومات الاستخبارية، والإدارة والمساءلة. نعرف ما بوسع المجتمع الدولي أن يفعله عندما يكون معبأ حقا حول قضية ما. ونحن بحاجة إلى التعبئة على نطاق واسع فيما يتعلق بالحالة في هايتي قبل فوات الأوان بالنسبة للمنطقة بأسرها.

ونرحب باحتمال وجود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هايتي وبالفرص الواعدة التي يمكن أن يتيحها من حيث مراقبة تدفق الأسلحة والمواد غير المشروعة، وتعزيز الضوابط الجمركية، وزيادة الإيرادات الحكومية. ولا يزال في غاية الأهمية قطع الصلة بين السياسة والعصابات والتدفقات المالية غير المشروعة. ونهيب بالمجلس والشركاء الدوليين الآخرين مساعدة حكومة هايتي على مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة إلى داخل البلد وخارجه بغية تعطيل سلاسل التوريد التي تدعم العصابات المسلحة.

ثالثا، بغية استعادة سيادة القانون، يجب على السلطات الهايتية أن تسن قانونا إصلاحيا شاملا لقطاع العدالة من أجل معالجة حالات الاحتجاز المتطاول قبل المحاكمة، والتعجيل بالقضايا المعروضة على المحاكم، وإنشاء سجلات وظيفية للمحاكم. وسيكفل ذلك أيضا محاسبة مرتكبي مختلف الجرائم البشعة وأعمال العنف. ولا يمكن لمرتكبي الجرائم الإفلات من العقاب. ونشيد بالدور الإيجابي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في ذلك الصدد، ولا سيما من خلال تعيين ١١٣ قاضيا، الأمر الذي يهدف إلى المساعدة في استئناف عمل المحاكم، فضلا عن جهودها الرامية إلى تنفيذ القانونين الجديدين، القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية.

رابعا، دفع الافتقار إلى الفرص الاقتصادية وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات الأساسية العديد من الهايتيين إلى مغادرة البلد، مما يعني بالنسبة للكثيرين المخاطرة بحياتهم وحياة أحبائهم. ولا يزال البلد يفقد القوة العاملة القيمة الحيوية لضمان إعادة إعماره واستثماره. إن التحديات التي يواجهها المهاجرون الهايتيون تذكرة واضحة بالحالة الاقتصادية المتردية. وثمة حاجة ملحة إلى تعزيز النظم المالية في هايتي لتمكينها من تعبئة الموارد المحلية من أجل تنميتها. ونشجع المجتمع الدولي على التكاتف وتقديم دعم إضافي للأمن الغذائي، وتطوير الهياكل الأساسية، وإصلاح قطاع العدالة والأمن، والتعليم، وإدارة مخاطر الكوارث.

نتابع بصورة وثيقة المناقشات الجارية بين الحكومة والمانحين الدوليين لإيجاد حلول هيكلية للأزمة الاقتصادية. إذ أنه في بلد تتراوح أعمار ٣١ في المائة من سكانه بين ١٠ و ٢٤ سنة، ويرتفع فيه معدل البطالة في صفوف الشباب، هناك حاجة ملحة إلى توفير فرص عمل. ولا يمكن اختزال الآفاق المستقبلية لشباب هايتي في الاختيار بين المنفى والبقاء تحت نير العصابات. نحث الفريق القُطري على اعتماد نهج يركز على العمالة وتمكين المرأة لدعم الانتعاش الاقتصادي. ونرحب بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ذلك الصدد، بما في ذلك الإجراءات الرامية إلى تفعيل السيادة الغذائية الوطنية، فضلا عن سياسة الأمن الغذائي والتغذية، ووضع خريطة طريق لتجهيز الأغذية.

(تكلم بالإنكليزية)

خامسا، مع اقتراب موعد تجديد ولاية المكتب في الشهر المقبل، تؤكد مجموعة الأفارقة الثلاثة من جديد دعمها لعمل البعثة، وترحب بالتوصيات الواردة في التقييم المستقل الذي أجراه السيد مراد وهبة. ونشجع المجلس على النظر فيها بعناية في ضوء الحالة الراهنة، ومن ثم التوصل إلى ولاية مناسبة للتصدي على نحو شامل للتحديات المتزايدة التي تواجهها هايتي. ويود الأعضاء الأفارقة الثلاثة أيضا ترديد ما ورد في البيان الذي أدلت به مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليت، يوم الإثنين والذي أوصت فيه بتعزيز عنصر حقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بإضافة موظفين متخصصين في التصدي للعنف الجنسي. ويجب التصدي بلا هوادة للإفلات من العقاب.

في الختام، تتيح الحالة الراهنة للمجلس فرصة فريدة لمنع هايتي من الانزلاق إلى أزمة أعمق بالتوصل إلى حلول عملية. ونحن بحاجة إلى أن نتحد وأن نعمل بطريقة تدعم هايتي وجميع الهايتيين. إن الحالة في هايتي يجب أن تشعرنا جميعا بالقلق، لأن هايتي تبعد أقل من ٢ ٥٠٠ كيلومتر عن المكان الذي نجلس فيه الآن ولا يمكن، ولا يجب، أن نظل غير مبالين إزاء الفقر المدقع السائد هناك. ويؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة من جديد تضامنهم مع شعب هايتي ودعمهم لمكتب الأمم المتحدة المتكامل.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن تقديري للممثلة الخاصة هيلين لا لايم على تقريرها الشامل، ولكن الصارخ. كما أشكر السيد ديكارد على إسهامه القيم. ونرحب بمشاركة وزير خارجية هايتي وممثل الجمهورية الدومينيكية في جلسة اليوم.

بينما بدأت المناقشات بشأن تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي – الذي ينبغي اعتماده في موعد أقصاه ١٥ تموز/يوليه – تكتسب زخما، يتحتم الاعتراف بأن جهود المجتمع الدولي فيما يتعلق بهايتي لم تسفر ببساطة عن النتائج المتوقعة.

وكما جاء في آخر تقرير للأمين العام (S/2022/481)، بعد مرور عام تقريبا على اغتيال الرئيس مويز وعامين ونصف العام على حل البرلمان، لا يزال المأزق السياسي قائما وازداد عنف العصابات ولا تزال السلطتان التشريعية والقضائية متوقفتين عن العمل. ولا يبدو أنه لا توجد علامات تحسن ذات صلة بأي من أبعاد الأزمة المتعددة الأوجه في هايتي فحسب، بل يبدو أن الحالة آخذة في التدهور في بعض الجوانب، مثل الحالة الأمنية.

وكنا نأمل أن نتمكن خلال رئاستنا لمجلس الأمن في تموز/يوليه من تنظيم بعثة ميدانية إلى هايتي قبل تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل، ولكننا اضطررنا لتأجيل تلك الفكرة نظرا للظروف الأمنية في هايتي وعدم كفاية موارد المكتب لضمان سلامة البعثة.

إن الحالة الاقتصادية والسياسية والمؤسسية للبلد هشة للغاية، ولا يزال إجراء انتخابات في هذا السياق هدفا شاقا وبعيد المنال. ويجعل هذا السيناريو القاتم من البديهي تقريبا ألا تكون جهود الأمم المتحدة في هايتي، ولا سيما هيكل المكتب المتكامل، كافية حاليا للتحفيز على إحراز تقدم على أرض الواقع. وأود أن أقول بوضوح إن ثمة حاجة ملحة إلى تغيير نهجنا قبل أن تخرج الحالة عن نطاق السيطرة وتصبح تهديدا محتملا للأمن الإقليمي.

ويوفر تقييم ولاية المكتب بناء على طلب مجلس الأمن، والذي أجري تحت قيادة السيد مراد وهبة، رؤى هامة بشأن بعض التغييرات المطلوبة. وبالإضافة إلى مبادرات المساعي الحميدة للمكتب لكسر الجمود السياسي الحالي، ينبغي أن تشمل جهوده اتخاذ تدابير عاجلة لدعم السلطات الهايتية في السيطرة على عنف العصابات وتحسين أداء النظام القضائي، وهما أمران في غاية الأهمية لاستعادة الوضع المؤسسي الطبيعي في هايتي، فضلا عن مشاريع طويلة الأجل لمساعدة هايتي في معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء استمرار مستويات العنف وعدم الاستقرار في البلد.

وبما أننا نؤمن إيمانا راسخا بإيجاد حلول هايتية للمشاكل الهايتية، يسرنا أن التقييم يسلم بأن الشرطة الوطنية الهايتية قد تكتسب، "إذا ما توفرت التزامات واستثمارات وطنية ودولية ثابتة"، القدرات اللازمة لكبح العنف في البلد. ومع أخذ هذه العناصر في الاعتبار، تقترح البرازيل الإجراءات التالية في سياق تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل:

أولا، يجب أن نعزز هيكل مكتب الأمم المتحدة لتقديم دعم متخصص للشرطة الوطنية الهايتية للتعامل مع تدهور الأوضاع الأمنية وزيادة تعقيد أنشطة العصابات. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم تعزيز الوحدة الأمنية التابعة للمكتب وتجهيزها على نحو أفضل لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة وتنقلهم.

ثانيا، يجب أن نزود المكتب بولاية محددة لدعم السلطات الهايتية في مراقبة التدفقات المالية غير المشروعة.

ثالثا، يجب أن نزيد من قدرة المكتب على دعم القضاء في هايتي.

رابعا، يجب أن نعزز ولاية مكتب الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع انتهاكات حقوق الإنسان ورصدها والتحقيق فيها في ضوء التقارير الخطيرة عن المستويات المتفشية لانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الانتهاكات ذات الطابع الجنسي أو الجنساني.

خامسا، يجب أن نشجع استخدام الاتصالات الاستراتيجية على نحو أكثر استباقية من أجل زيادة الوعي على المستوى المحلي بولاية المكتب وبناء الثقة بين السكان المحليين. وقد خلص تقييم الخبير المستقل، السيد وهبة، إلى أن هناك عدم وضوح بشأن الغرض من المكتب وفجوة في التوقعات في أوساط الجهات الفاعلة المحلية. ويشكل الاتصال الاستراتيجي أداة مهمة للمساعدة في معالجة هذه المسألة.

أخيرا، نتفق مع تقييم الأمين العام على أنه ينبغي أن تظل ولاية المكتب واسعة بما فيه الكفاية للسماح ببعض المرونة للاستجابة لعدم الاستقرار والحالة المتغيرة على أرض الواقع.

بإيجاز، نعتبر أن من واجبنا الأخلاقي تعزيز الجهود الرامية إلى تخفيف محنة شعب هايتي. ولذلك، نقترح تعزيز وجود الأمم المتحدة في هايتي على صعيد الموارد والقدرات والأفراد والأمن. فالمكتب بحاجة إلى نهج جريئة ومبتكرة، بالإضافة إلى هيكل موسع مجهز بشكل أفضل للتحديات التي تواجهه.

وعلاوة على ذلك، تشجع البرازيل تعزيز التعاون بين مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. ومن الواضح أنه لا يوجد حل قصير الأجل لمشاكل هايتي. ولكنني أود أن أؤكد مرة أخرى أن التزام البرازيل تجاه هايتي لا يتزعزع وأن شعب هايتي بوسعه أن يعول على دعمنا وتضامننا المستمرين.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أشكر الممثلة الخاصة، السيدة هيلين لا لايم، على إحاطتها القيمة وجهودها في هايتي. ونرحب بمشاركة معالي وزير خارجية هايتي وكذلك ممثل جمهورية الدومينيكان في الجلسة. كما أشكر السيد أرنو ديكارد على معلوماته الوافية.

نلتقي اليوم في وقت تمر فيه هايتي بمرحلة حرجة، جراء تدهور الأوضاع الأمنية وتصاعد عنف العصابات الذي أسفر عن مقتل ما يقارب من ٢٠٠ شخص في هايتي خلال شهر واحد، فضلا عن تعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي، مع غياب المساءلة عن هذه الجرائم، كما أصبحت عمليات الاختطاف، التي تطال أيضا موظفي الأمم المتحدة، مصدر تمويل رئيسي للعصابات. وقد أدت كافة هذه التحديات إلى تفاقم الحالة الإنسانية الهشة في البلد، حيث يعاني اليوم أكثر من ٤,٥ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، في الوقت الذي تواصل فيه هايتي التعرض إلى كوارث طبيعية جراء تغير المناخ، والتي بدورها تزيد من الاحتياجات الإنسانية وتعرقل وصول المساعدات الإغاثية.

ومن هذا المنطلق، ترحب دولة الإمارات بنتائج التقييم الاستراتيجي للأمين العام، والتي نرى أنها ستثري مناقشاتنا خلال الفترة المقبلة، بينما ننظر في أفضل السبل لتعزيز الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي للبلد، حيث نتطلع إلى المشاركة بشكل بناء مع باقي أعضاء المجلس في هذا الصدد. كما نعرب عن خالص امتناننا للسيد مراد وهبة وفريقه على جهودهم في بلورة صورة أوضح حول الأوضاع في هايتي.

أود الإشارة في بيان اليوم إلى ثلاثة مجالات نرى أهمية التركيز عليها:

أولاً، يعد وضع عملية سياسية شاملة وبقيادة وطنية أحد أهم السبل لدعم هايتي في مسارها نحو السلام والاستقرار، ونرى بأنَّه يمكن لمكتب الأمم المتحدة أن يساهم في تحقيق هذه الغايات، لا سيما عبر المساعدة في إفساح المجال للحوار الوطني. وكما أكدنا مرارا في هذا المجلس، فإن إحلال سلام مستدام يتطلب مشاركة المرأة بشكل كامل ومتساو وهادف في كافة عمليات صنع السلام، بما في ذلك عبر مواصلة مكتب الأمم المتحدة العمل مع النساء على المستوى المحلي لوضع توصيات تهدف إلى تعزيز مشاركتهن في الحياة السياسية.

ثانياً، يتعين علينا دعم تدابير مكافحة ومنع الفساد، لتعزيز جهود إعادة الاستقرار والأمن إلى هايتي، على أن تشمل هذه التدابير

التصدي لتهريب وانتشار الأسلحة والتحويلات غير المشروعة للأموال، حيث تؤدي هذه الأنشطة إلى زيادة عنف العصابات وتقوض الاستقرار في هايتي والمنطقة بأكملها. ونقدر في هذا السياق جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بناء قدرات هايتي على مكافحة الفساد عبر إطلاق مبادرات تدعم أمن الحدود، مثل "البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات"، كما ندعم الجهود الجارية لتعزيز التعاون بين هذا المكتب وحكومة هايتي وكذلك مكتب الأمم المتحدة.

ثالثاً، لا بد من مواصلة تعزيز وبناء قدرات الشرطة الوطنية في هايتي لتستجيب بفعالية للتحديات الأمنية وتنامي العنف المرتبط بالعصابات، ويشمل ذلك تعزيز تواجد قوات الشرطة في مختلف المناطق، وتحسين قدراتها الاستخبارية. وفيما يتعلق بالتصدي للارتفاع المستمر في جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات ومحاسبة مرتكبيها، من المهم تعيين ضباط مختصين في مجال توفير الحماية للنساء والفتيات ضمن قوات الشرطة الوطنية، وذلك لتحسين حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية على نحو مستدام، مع ضرورة الاستمرار في توفير العيادات الطبية المتنقلة وغيرها من التدابير المؤقتة. وينبغي التنويه بأن تحسين فعالية القطاع الأمني في هايتي يتطلب تنفيذ برامج تحد من العنف في المجتمعات المحلية، بما في ذلك عبر معالجة الأسباب الجذرية للعنف وتلك التي تسبب فوارق اجتماعية واقتصادية.

وختاما، تؤكد دولة الإمارات على تضامنها مع الهايتيين، وعلى دعمها القوي لمكتب الأمم المتحدة والجهود التي يبذلها لمساعدة هايتي على تحقيق الأمن والاستقرار.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثلة الخاصة لا لايم على إحاطتها. واستمعنا أيضا بعناية إلى الإحاطة التي قدمتها ممثلة المجتمع المدني الأفغاني.

يبين تقرير الأمين العام (S/2022/481) والإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام أن هايتي غارقة بشدة في أزمات سياسية واقتصادية وأمنية وإنسانية، وهذا أمر محبط ومقلق. إننا نتعاطف بشدة مع شعب هايتي في محنته المأساوية، كما يساورنا قلق بالغ إزاء تصاعد عنف العصابات واختطاف وتشويه النساء والأطفال. لقد فر عدد كبير من الهايتيين من ديارهم في حالة من اليأس، إلا أن بعض البلدان طردتهم بعنف وأعادتهم إلى أوطانهم بشكل جماعي وبطريقة غير إنسانية. لقد انتُهكت حقوق الإنسان الأساسية للاجئين الهايتيين انتهاكا جسيما، ولا سيما النساء والأطفال، والحالة مثيرة للقلق الشديد. تدين الصين بشدة اختطاف موظفي الأمم المتحدة وتدعو حكومة هايتي إلى حماية سلامتهم وأمنهم حماية فعالة.

ونناشد بقوة جميع الأطراف السياسية في هايتي أن تستجيب بفعالية لتوقعات الناس، وأن ترفض المصلحة الذاتية، وأن تُظهر المسؤولية السياسية والمساءلة، وأن تضع حدا للصراعات السياسية الرعناء، وأن تستعيد القانون والنظام الدستوريين وحكم الدولة في أقرب وقت ممكن، وأن تضع حدا للاضطراب والشلل. فذلك هو السبيل الوحيد لأن تحقق هايتي الأمن والاستقرار ولأن تخرج من الأزمة.

على مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية بذلت الأمم المتحدة جهودا هائلة واستثمرت موارد ضخمة في مساعدة هايتي. ولكن الأوضاع الأمنية والإنسانية انتقلت من سيئ إلى أسوأ، بينما ظل الشعب يعاني معاناة رهيبة. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، وفقا لتقرير الأمين العام، يعتمد ٤,٩ مليون هايتي – ٤٣ في المائة من مجموع السكان – على المساعدة الإنسانية. يزداد عنف العصابات تصاعدا. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو زاد عدد عمليات الاختطاف بنسبة ٣٦,٤ في المائة على أساس سنوي، مع ما يقرب من ٢٠٠ عملية اختطاف وأكثر من ٢ ٠٠٠ جريمة قتل في أيار/مايو وحده، وهذه زيادة قياسية. وقد أسهم التواطؤ بين قوات العصابات ومسؤولين حكوميين في تفشي الجريمة عبر الوطنية والتهريب والاتجار بالمخدرات، في حين أن الحكم الوطني قد يكون أيضا غير موجود. ينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب للحقائق، وأن يتعلم من دروس الماضي، وأن يقضي على المشاكل المنهجية والهيكلية التي تعوق التنمية السلمية في هايتي ويستكشف السبل الكفيلة بتزويدها بدعم ومساعدة أكثر استهدافا وفعالية.

أولا، يتحتم دفع هايتي إلى إنهاء المأزق السياسي في أقرب وقت ممكن. ووجود آلية ونظام دستوريين فعالين هو شرط أساسي لا غنى عنه لقدرة هايتي على تحقيق الأمن والاستقرار الدائمين. وللتشجيع على تحقيق حل سياسي تملكه وتقوده هايتي يحتاج مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي إلى شعور أكبر بالإلحاح ويجب أن يكثف جهود الوساطة السياسية التي يبذلها. وينبغي أن تتمثل إحدى الأولويات العاجلة في حث حكومة هايتي وقادتها السياسيين على تحمل مسؤوليتهم عن إدارة البلد بفعالية، وتشجيع جميع الأطراف على المضي قدما لصالح البلد والشعب، واستخدام الحوار والتشاور لتحديد العملية السياسية الانتقالية وترتيبات الانتخابات العامة، وذلك بهدف استعادة النظام الدستوري في أقرب وقت ممكن.

ثانيا، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة الأسباب الجذرية أولا من أجل تحسين الحالة الأمنية بشكل فعال. ويشير الأمين العام في تقرير تقييم ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل إلى أنه ينبغي إيلاء الاهتمام لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الحالة الأمنية المضطربة في هايتي. وقد لاحظنا أن مكتب الأمم المتحدة يساعد هايتي في تعزيز بناء قدراتها الشرطية ويتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتعزيز الضوابط في الموانئ ومكافحة التهريب. وتبين الدروس المستفادة من الماضي أنه من أجل استعادة الاستقرار والأمن الاجتماعيين واتخاذ إجراءات شديدة الصرامة ضد أنشطة العصابات، من الضروري قطع سلسلة التوريد الخاصة بتمويل العصابات والأسلحة، وبخاصة المعاقبة الصارمة لزعماء العصابات والسياسيين الذين يتواطؤون من أجل التربح. وينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ تدابير فعالة في هذا الصدد، وأن يوجه تحذيرا واضحا بشأن الأعمال التي تعرقل وتقوض عملية الحوار السياسي وتهدد أمن هايتي، وأن يتخذ إجراءات ضد زعماء العصابات والسياسيين الذين يتواطؤون مع العصابات.

ثالثا، يمكن لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تستفيد من ميزتها وأن تؤدي دورا أكبر في دعم السلام والتنمية في هايتي.

فالحالة في هايتي مضطربة منذ فترة طويلة. وتشكّل آثارها غير المباشرة تهديدا متزايدا للأمن والاستقرار الإقليميين. وتدعو الصين بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية إلى مساعدة هايتي في تعزيز الحوار السياسي والتنسيق والتعاون في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات وتهريب الأسلحة والتدفقات المالية غير المشروعة.

وتأمل الصين أن يغتنم مجلس الأمن فرصة تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي لإجراء استعراض شامل لعمله، وفي ضوء الحالة الراهنة في هايتي وتقرير الأمين العام عن تقييمه للولاية، استكشاف سبل أكثر فعالية يمكن بها للمكتب تزويد هايتي بالدعم. وينبغي أن تصب ولاية المكتب تركيزها على المحل الصحيح، وتسعى إلى معالجة مشاكل هايتي بحصافة، وتستهدف تحقيق النتائج.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبعثة أن تستخدم آلية استعراض منتظمة لتقييم تنفيذ جميع المهام الموكلة إليها وإجراء التعديلات اللازمة في الوقت المناسب من أجل تحقيق هذا التنفيذ على أمثل وجه. وينبغي أن يُسفر دعم المجلس للمكتب عن نتائج وآمال، بدلا من خيبة أمل تلو الأخرى.

وتقف الصين على أهبة الاستعداد لإجراء مناقشات متعمقة مع غيرها من أعضاء المجلس بشأن تجديد ولاية المكتب، بما في ذلك المهام الموكلة إليه ومدتها، وكذلك بشأن التنسيق والتعاون بين المكتب ووكالات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في هايتي، لا سيما فيما يتعلق بكيفية اتخاذ تدابير مُحكمة وفعالة لمكافحة التدفق غير المشروع للأموال والأسلحة، وذلك لكي نستكشف بشكل مشترك سبلا عملية وفعالة ومستدامة للحد من التدفقات المالية غير المشروعة ومساعدة هايتي على الخروج من الأزمة في أقرب وقت ممكن والشروع في مسار واضح نحو التنمية السلمية.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا لايم على إحاطتها، وكذلك السيد أرنو ديكارد على شهادته المهمة اليوم. وأود أن أرحب أيضا بوجود وزير خارجية هايتي في القاعة. وسأركز ملاحظاتي بعد ظهر اليوم على ثلاثة مجالات تثير قلقا خاصا.

كما سمعنا، فإن الواقع الذي يعيشه شعب هايتي اليوم يتسم بالترهيب المستمر والعنف الخطير والإرهاب المطلق. فقد تسبب انهيار سيطرة الدولة وتفشي أنشطة العصابات فيعيش السكان في خوف – من الوقوع في مرمى النيران أو التعرض للاختطاف إذا غادروا منازلهم – دون أي ضمان للحماية من العنف أو الاعتداء الجنسيين، حتى داخل منازلهم.

وتدين أيرلندا بأشد العبارات الممكنة الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي سلاحا ضد عدد لا يحصى من النساء والفتيات في جميع أنحاء البلد. ويتأثر الرجال والفتيان أيضا. وتوضح الشهادات التي أدلى بها الضحايا والناجون حجم الأعمال التي تُرتكب ضد شعب هايتي ومدى وحشيتها، حيث يزداد الجناة جرأة نتيجة للإفلات من العقاب وشعورهم بأنه لا يمكن المساس بهم في سياق نظام قضائي عاجز.

ويتقلص حيز المجتمع المدني في هايتي نتيجة مباشرة للعنف الذي تستخدمه العصابات لفرض سيطرتها وهيمنتها على السكان. ويخاطر القادة المجتمعيون، لا سيما القيادات النسائية، بحياتهم وحياة أسرهم للدفاع عن حقوقهم والعمل بشكل بنَّاء لإيجاد مستقبل أفضل وأكثر سلاما لهايتي. ولا يمكن التغلب على التحديات العديدة والمتنوعة التي تواجه شعب هايتي في غياب حكم نشط ومستقر وتمثيلي. وتمس الحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى إجراء حوار شامل للجميع يمكن للمرأة أن تشارك فيه مشاركة كاملة ومجدية وآمنة.

ولا بد من توفير الحماية لمن يلتزم بالعمل بغية التغلب على حالة الجمود السياسي في هايتي. وهم بحاجة إلى دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وتشجيعهما ومساعدتهما. وبينما نتطلع إلى تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، من الجلي أن ثمة حاجة ماسة وملحة إلى المساعدة في بناء القدرات داخل الشرطة الوطنية الهايتية. ومن الأهمية بمكان أيضا دعم الإصلاح القضائي وتعزيز القدرة على توفير الحماية من العنف الجنساني وتقديم استجابة شاملة للضحايا.

ويدرك مجلس الأمن تماما أثر أزمة الأمن الغذائي الحالية على البلدان الهشة في جميع أنحاء العالم. ولم تفلت هايتي من ذلك التأثير الممتد، حيث يواجه ما يقرب من نصف سكانها الآن انعداما حادا في الأمن الغذائي. فقد عطلت أعمال العنف إنتاج الأغذية ونقلها ووصولها إلى الأسواق للملايين من السكان، الذين ينزلقون أكثر فأكثر في هاوية الجوع وسوء التغذية الحاد. ويزيد ارتفاع تكاليف الوقود من تفاقم الحالة.

وأصبح إيصال المساعدات الإنسانية أكثر خطورة نتيجة لسيطرة العصابات على الطرق والموانئ والمعابر الحدودية. وتستهدف العصابات العاملين في المجال الإنساني، الذين يركزون فحسب على تخفيف الاحتياجات الماسة، وهم معرضون كذلك لخطر الاختطاف والعنف الجنسي. ومع ذلك، وفي ظل تلك البيئة المليئة بالتحديات، لا تزال خطة الاستجابة الإنسانية في هايتي ممولة بنسبة تقل عن ٣٠ في المائة، وهو أحد أدنى مستويات التمويل لأي خطة. وفي وقت يشهد فيه العالم الكثير من الاضطرابات، يجب ألا نسمح بسقوط الاحتياجات الإنسانية لهايتي في غياهب النسيان.

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية تجاه من يضطلعون بمساعيه الحميدة وينفذون ولايته. وذلك يعني كفالة توافر الموارد الكافية للمكتب للاضطلاع بجميع المهام الموكلة إليه. وقد سمعنا عن الخطر الشديد الذي يواجهه موظفو المكتب في جهودهم الرامية لتنفيذ بولايتنا. وهم يحملون عبئا لا يمكن تصوره بالنيابة عنا.

وتتطلع أيرلندا إلى العمل بشكل بنَّاء مع أعضاء المجلس لكفالة أن تشمل ولاية دعم شعب هايتي ما يكفي من الموارد، البشرية والمالية على حد سواء، لتنفيذ المهمة المطروحة. ونرحب بالتوصيات التي قدمها الأمين العام نتيجة للتقييم المستقل. وخلال الأسابيع المقبلة، تقع على عاتقنا مسؤولية النظر في كيفية ترجمة تلك التوصيات إلى إجراءات من خلال الولاية الجديدة للمكتب. ولم تترك لنا جلسة اليوم أي شك – إن كان هناك أي شك من قبل – في حجم التحديات التي يواجهها شعب هايتي. وأسفنا وقلقنا العميقان لا يكفيان. فما يستحقه شعب هايتي منا هو العمل.

السيد ماثور (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا لايم على إحاطتها بشأن تنفيذ ولاية

مجلس الأمن المسندة إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والتطورات الأخيرة في هايتي. وأود أيضا أن أشكر مقدم الإحاطة من المجتمع المدني، السيد ديكارد، على ملاحظاته. وأرحب بحضور وزير خارجية هايتي وممثل الجمهورية الدومينيكية في جلسة اليوم.

كما شهدنا في العقد الماضي، لم يكن التعافي من التحديات المتعددة الأبعاد في هايتي سهلا. فقد خضعت قدرة شعب هايتي على الصمود للاختبار مرارا وتكرارا جراء التطورات السياسية التي لا يمكن التنبؤ بها والكوارث الطبيعية المأساوية. وفي العام الماضي، واجهت هايتي تحديات على الجبهتين. أولا، كان هناك اغتيال الرئيس مويز في تموز/يوليه من العام الماضي، تلاه زلزال مدمر ضخم وإعصار لاحق في آب/أغسطس. وفاقمت كل تلك الكوارث الأزمة الإنسانية.

وظلت الحالة السياسية والأمنية غير مستقرة خلال الأشهر الأربعة الماضية. ولم تتوصل الجهات السياسية صاحبة المصلحة في هايتي بعد إلى أي اتفاق بشأن المرحلة الانتقالية واستعادة المؤسسات القادرة على أداء مهامها وإجراء الانتخابات. وقد ازدادت الحالة الإنسانية المتردية تعقيدا بسبب حالة الركود الاقتصادي السائدة.

وفي ذلك السياق، ننوه بالجهود التي بذلتها مؤخرا الممثلة الخاصة لا لايم وفريقها في تيسير الحوار بين الحكومة المؤقتة والمعارضة وجماعات المجتمع المدني. ومن الأهمية بمكان وضع جدول زمني واضح وخارطة طريق للمرحلة الانتقالية وإجراء الانتخابات في هايتي. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة في هايتي أن يعملوا بصورة بنَّاءة لبناء الثقة وبعث الطمأنينة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن استعادة النظام الدستوري عن طريق وضع خريطة طريق واقعية وعملية.

وتظل استعادة النظام العام إحدى أكبر العقبات التي تعترض تقدم هايتي. ويساهم استمرار أعمال العنف وعمليات الاختطاف التي ترتكبها العصابات، بما في ذلك في العاصمة بورت أو برنس، في زيادة الشعور السائد بانعدام الأمن. وقد استُهدف موظفو الأمم المتحدة أيضا في بعض الحالات. وتستحق هذه الهجمات أن يدينها المجلس أشد إدانة، وندعو إلى اتخاذ إجراءات سريعة ضد مرتكبيها. ونؤكد من جديد أهمية متابعة المساعي الاستباقية لبناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية. ونرحب في ذلك الصدد بالطلب الرسمي الذي قدمته الحكومة المؤقتة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للحصول على مساعدة للتصدي للمشكلة المستمرة المتمثلة في دخول السلع غير المشروعة إلى هايتي. ونشدد كذلك على أهمية الأداء السلس والفعال للمؤسسات القضائية المعنية للتصدي لبيئة الإفلات من العقاب.

وبالنسبة لتجديد الولاية فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، أحطنا علما بالنتائج التي توصل إليها الأمين العام بأن هايتي تمر بواحدة من أصعب الفترات في تاريخها. ووجود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي أمر هام، ويلزم تمكينه من دعم السلطات الهايتية بطريقة هادفة أكثر. وسيشارك وفد بلدي بصورة بناءة في مناقشات تجديد الولاية.

إن للهند علاقة طويلة الأمد مع هايتي وشعبها. فقد ظلت الهند بلدا رئيسيا من البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي وساهمت بثلاث وحدات شرطة مشكلة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقد كانت عاملة حتى عام ٢٠١٧. وقدمت الهند كذلك مساعدات إلى هايتي في أوقات حاجتها، بدءا من جهود إعادة التأهيل من زلزال عام ٢٠١٠. كما قدمنا مساعدات مالية طارئة بقيمة ٠٠٠ ٠٥٠ ٢ دولار إلى هايتي في أعقاب إعصار ماثيو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وفي الآونة الأخيرة، تبرعنا بأدوية أساسية منقذة للحياة للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا.

ولدينا ثقة تامة بأن لدى شعب هايتي القوة والقدرة على الصمود للتغلب على التحديات الراهنة التي يواجهها. وتكرر الهند تأكيد التزامها بدعم شعب هايتي في هذه الأوقات الصعبة.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا لايم على إحاطتها اليوم وعلى التوصيات ذات الصلة الواردة في التقرير (S/2022/481). ونشكرها وفريقها على تفانيهم وعلى جهودهم في هايتي. كما نود أن نشكر السيد أرنو

ديكارد على إسهاماته القيمة، ونرحب بوجود وزير خارجية هايتي اليوم في القاعة.

مرة أخرى يجب علينا أن نؤكد قلقنا العميق إزاء ما تمر به هايتي والشعب الهايتي. وكما يبين التقرير الأخير، فإن كل مؤشر تقريبا يظهر حالة سلبية. وقد أثر العنف على قدرة الهايتيين على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وتفيد التقارير بأن ما يقرب من ٠٠٠ ١٧ مواطن فروا من المناطق المتضررة من العصابات، وهناك أدلة على تجنيد القصر من قبل العصابات المسلحة. وحالة عمليات الاختطاف المزمنة كذلك مثال مثير للقلق يجمع بين الاستغلال وانعدام الأمن وتجاهل حقوق الإنسان المتوطن في هايتي.

ومما يثير جزعنا أيضا التقارير التي تفيد بتزايد استخدام العصابات للعنف الجنسي والجنساني ضد الفتيات والنساء كشكل من أشكال الانتقام والعقاب. ومن الأهمية بمكان أن تتاح للضحايا والناجين إمكانية الوصول الآمن إلى الخدمات الصحية الشاملة والخدمات القانونية والمعلومات.

ويساورنا القلق أيضا لأن مركز بيانات الشرطة الوطنية الهايتية المعني بالعنف الجنسي والجنساني لم يعد يعمل. فيجب تعزيز سيادة القانون وقطاع العدالة من أجل إنهاء دورة الإفلات من العقاب هذه وتعزيز المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، وإذ نقترب من موسم الأعاصير، ندعو مرة أخرى إلى زيادة التركيز على بناء القدرة على الصمود.

تتخذ الكوارث المناخية أشكالا متعددة الأبعاد وتؤثر على أفقر المجتمعات الريفية بقدر أكبر من المجتمعات الأخرى. ومع اضطرار الناس إلى الفرار إلى المدن، فإنهم معرضون بشكل متزايد للاستغلال من قبل العصابات. فالعلاقة واضحة – هناك عناصر مناخية تسهم في عدم الاستقرار. ولذلك، فإننا نعتقد أن هذا ينبغي أن يكون جزءا أقوى من عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وأسرة الأمم المتحدة.

وتظل النرويج ملتزمة بوجود الأمم المتحدة في هايتي من خلال مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي والفريق القطري والوكالات والصناديق والبرامج. ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في عملية تجديد الولاية المقبلة بوصفنا شريكا قويا لهايتي. وستظل النرويج شريكا إنمائيا وتقدم مزيدا من الدعم في مجالات مثل القدرة على الصمود أمام تغير المناخ والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي وتمكين المرأة.

وفي مواجهة تلك التحديات، نحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي على أن تتكاتف لإيجاد سبيل مشترك للمضي قدما واستعادة المؤسسات المنتخبة انتخابا شرعيا. فلا بد من إيجاد إرادة سياسية لإقامة المصالحة والسير على طريق يؤدي إلى انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. والحل الوحيد لهايتي هو الحل الذي يأتي من الهايتيين أنفسهم.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشارك الآخرين في شكر الممثلة الخاصة لا لايم على إحاطتها. وأود كذلك أن أشكر السيد ديكارد على إحاطته. وأرحب بحضور وزير الخارجية والشؤون الدينية في هايتي اليوم.

كما سمعنا للتو، هناك حالة طوارئ في هايتي. ويجب على السلطات الهايتية والمجتمع الدولي اتخاذ إجراء. وأود الآن أن أتطرق إلى عدة جوانب.

أولا، لا بديل عن الحوار لكسر الجمود السياسي الحالي. وفي ذلك الصدد، فإن الاتصالات المباشرة التي أقيمت بين رئيس الوزراء والمعارضة إيجابية. ويجب على جميع الأطراف السياسية الفاعلة أن تعمل على بناء توافق الآراء اللازم لتنظيم الانتخابات بمجرد توافر الظروف، ولا سيما الظروف الأمنية. ولتحقيق النجاح، من المهم تعيين أعضاء اللجنة الانتخابية المؤقتة من المقبولين لدى الجميع.

ثانيا، يجب وقف عنف العصابات بأي ثمن. وقد طرحنا ذلك التقييم عندما اجتمعنا قبل أقل من شهر. فتلك الجماعات الإجرامية تتصرف من دون عقاب، ونتيجة لذلك ارتفع عدد جرائم القتل والاختطاف هذا

العام. والعصابات تقوض سلطة الدولة وتنهب مواردها. وبدون الأمن، لا يمكن أن تكون هناك سيادة للقانون ولا تنمية. وعلى تلك الخلفية، يجب أن تكون أولويتنا تعزيز الشرطة الوطنية الهايتية. ولذلك، نرحب بالاقتراح الداعي إلى زيادة الحد الأقصى لعدد مستشاري الشرطة في مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. كما إن إنشاء صندوق تمويل متعدد المانحين تطور جدير بالترحيب الشديد. لقد عززت فرنسا تعاونها الأمني وستواصل القيام بذلك.

ثالثا، نحن بحاجة إلى العودة إلى الأداء الطبيعي للمؤسسات. وكما ذكرنا، فإن السجون مكتظة ومتهالكة، من دون مياه أو خدمات أساسية. كما إن النظام القضائي الهايتي، الذي يفتقر إلى الموارد، لم يحقق في اغتيال الرئيس جوفينيل مويز بصفة خاصة وغير قادر على ذلك. والإفلات من العقاب، شأنه شأن الفساد المستشري، يقوض الثقة في الدولة ويدمر الروابط الاجتماعية. ولذلك، فإن التعاون الناشئ بين هايتي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خطوة إيجابية جديرة بالترحيب.

وأخيرا، فإن الحالة الاقتصادية والإنسانية في هايتي تثير القلق وتتدهور بسرعة. وكما ذكر عدة مرات اليوم، سيحتاج ما يقرب من نصف سكان هايتي إلى مساعدات إنسانية في عام ٢٠٢٢. ولذلك، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز الدعم الإنساني، ولا سيما المعونة الغذائية. وعلى تلك الخلفية، من الضروري أن تعمل دولة هايتي على تعزيز الحكم ومساءلة مؤسساتها، ولا سيما في مكافحة الفساد.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعود إلى العمل الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة في هايتي. وكما يؤكد تقرير الأمين العام (S/2022/481)، فإن الحفاظ على وجود قوي للأمم المتحدة في هايتي أمر أساسي، لا سيما في المجالين السياسي والأمني. ونأمل أن يتم تجديد ولاية المكتب لمدة ١٢ شهرا أخرى وأن توفر له ولاية قوية وما يلزم من موارد للاضطلاع بمهمته الصعبة.

وتقف فرنسا إلى جانب هايتي، التي ترتبط بفرنسا من خلال روابط قديمة ولغة مشتركة. وأود أن أشيد بالعمل السياسي والميداني الذي تضطلع به المنظمة الدولية للفرانكوفونية. وفرنسا مصممة على دعم الهايتيين لوضع حد للأزمة، الأمر الذي يحتاج إليه البلد بشدة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بمشاركة السيد جان فيكتور جينيوس، وزير الخارجية والشؤون الدينية في هايتي، في هذه الجلسة. لقد استمعنا بعناية إلى الملاحظات التي أدلى بها السيد أرنو ديكارد. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هيلين لا لايم على إحاطتها بشأن الحالة في البلد وعمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

يساورنا قلق متزايد إزاء تطور الحالة في هايتي. فقد اتسمت فترة الأشهر الأربعة الأخيرة المشمولة بالتقرير مرة أخرى باستمرار التدهور بشأن جميع المسائل الرئيسية – من التسوية السياسية إلى الحالة الأمنية والإنسانية. ولا يزال أصحاب المصلحة الرئيسيون في الحكومة والمجتمع المدني وقطاع الأعمال مختلفين اختلافا جوهريا حول كيفية التغلب على المأزق السياسي.

وبينما يمكننا أن نرى أن رئيس الوزراء أرييل هنري يحاول إقامة حوار مع بعض القوى، علينا أن نعترف بأنه، إذا أخذنا في الاعتبار الوضع بمجمله، فمن السابق لأوانه التكلم عن تحقيق نتائج ملموسة. ومما يؤسف له أن المساعدة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في تنظيم مناقشات غير رسمية بين مختلف المجموعات ليس لها أي آثار ملموسة أيضا. ونأمل أن نرى بعض الأفكار الجديدة ضمن المناقشات في إطار اللجنة الثلاثية المكونة من ممثلين عن الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدينية ومجتمع الأعمال.

وتتفاقم الحالة الأمنية بسبب الجماعات المسلحة التي يقاتل بعضها بعضا، وكذلك الحكومة. وخلال الأشهر الخمسة الأولى من العام، ازداد عدد عمليات الاختطاف بمقدار الثلث وارتفع عدد جرائم القتل ووصل عدد المشردين داخليا مرة أخرى إلى ٠٠٠ ١٧ شخص، وتجاوزت الجرائم المتصلة بالجنس كل الحدود. وكل ذلك يستوجب من هايتي أن تقوم بتوطيد وتعزيز فعالية نظامها لإنفاذ القانون، الذي يحتل مكانا في الخطوط الأمامية للتحديات التي يواجهها البلد. وينبغي لنا ألا

ننسى الأثر المحتمل لأزمة الغذاء العالمية الناجمة عن الأعمال غير المسؤولة للدول الغربية، التي تحاول إلقاء اللوم على روسيا بشأنها من دون جدوى.

ونحن نتفهم منطق الأمين العام عندما يخلص في تقريره (S/2022/481) إلى أن الحالة السياسية والأمنية الداخلية الراهنة تعني أنه لا يمكننا التعويل على إجراء الانتخابات التي طال انتظارها قبل نهاية العام. ومع ذلك، نعتقد أن التسوية السياسية للتناقضات الداخلية في البلد هي وحدها التي يمكن أن تؤدي إلى تسوية مستدامة حقا.

وقد درسنا بعناية استنتاجات الأمين العام بشأن الاستعراض المستقل لعمل البعثة السياسية الخاصة الذي أعد وفقا للقرار ٢٦٠٠ (٢٠٢١). كما لاحظنا أن توصياته الأكثر تفصيلا كانت تتعلق بالمساعدة على تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية، ونحن على استعداد لإيلاء الاعتبار الواجب للتوصيات ذات الصلة كجزء من العمل بشأن مشروع القرار المقبل. ومع ذلك، نود أن نرى مزيدا من التفاصيل عن ولاية البعثة المتمثلة في تقديم المساعدة إلى الهايتيين في إقامة حوار داخلي. وبدون إحراز التقدم على المسار السياسي، فإن معالجة المشاكل الأمنية للبلد قد تكون مثل محاربة طواحين الهواء، لأن الفوضى في الفروع التشريعية والتنفيذية والقضائية للحكومة هي التي تهيئ أرضا خصبة لارتفاع معدلات الجريمة.

ويجب على الهايتيين أن يتوصلوا إلى حل قابل للتطبيق للخروج من حالة التدهور السياسي الشديد التي هم فيها من تلقاء أنفسهم. والحلول المفروضة من الخارج غير قادرة على معالجة الطبيعة الفريدة والمعقدة للأسباب الكامنة وراء أزمة هايتي. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن أحد تلك الأسباب هو سنوات التدخل الخارجي وفرض نماذج لإحلال الديمقراطية لا تأخذ في الاعتبار خصوصيات البلد. وقد أصبح هذا النهج الفظ والطائش السبب الرئيسي لعدد لا يحصى من الأزمات في جميع أنحاء العالم. وأي مساعدة دولية، بما في ذلك المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، يجب أن تكون مسؤولة وقائمة على مناقشة وطنية واسعة النطاق.

ومن جانبنا، سنواصل جهودنا لتحقيق النتائج من خلال عمل مجلس الأمن وبعثة الأمم المتحدة، التي ينبغي أن يكون لبها عملية تسوية تقودها وتملك زمامها هايتي حصرا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة ألبانيا.

أضم صوتي إلى أصوات الآخرين في شكر الممثلة الخاصة للأمين العام لا لايم على إحاطتها الشاملة اليوم، وأود أن أعرب عن تقديرنا الخاص للسيد ديكارد على تقديمه لنا سردا صريحا للحالة في بلده الأصلي وعلى تزويدنا ببعض التوصيات الواضحة بشأن كيفية تقديم دعم أفضل لشعب هايتي في كفاحه من أجل السلام والاستقرار والتنمية. وأرحب بحضور معالي السيد جان فيكتور جينوس، وزير خارجية هايتي، وسفير الجمهورية الدومينيكية.

ويؤكد كل تقرير من تقارير الأمم المتحدة ووسائط الإعلام أن الحالة الأمنية في هايتي تتدهور بسرعة. وتسيطر العصابات على معظم أراضي البلد. ويساورنا قلق خاص إزاء تزايد العنف الجنسي وتجنيد القصّر من قبل العصابات المسلحة. كما يشير البعض إلى ثقب أسود في منطقة البحر الكاريبي. وفي مثل هذه الحالة اليائسة، من الصعب تحديد الأولويات، لأن كل شيء مطلوب ويصبح كل شيء أولوية. ومن المهم استعادة الأمن والاستعاضة عن حكم العصابات بسيادة القانون. ولا يمكن لهايتي وشعبها أن يستمرا في الخضوع لقانون الشارع.

ويجب أن تكون الشرطة الوطنية الهايتية محترفة. كما يجب تعزيزها ومساعدتها وتدريبها من أجل التصدي للعنف ومكافحة الجريمة المنظمة. ويلزم اتخاذ تدابير عاجلة لضمان إنفاذ القانون وتحسين المؤسسات القضائية. وتقع على عاتق حكومة هايتي مسؤولية حماية شعبها، ولكن كما يظهر الواقع، لا يمكنها أن تفعل ذلك بمفردها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقف على أهبة الاستعداد للاستماع إلى نداءات شعب هايتي وأن يفعل المزيد لدعم المؤسسات الأمنية حيثما كان ذلك ضروريا. وفي ذلك الصدد، نرحب بإنشاء الصندوق المشترك للتبرعات المتعدد المانحين، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعم

الشرطة الوطنية الهايتية في أن تصبح وكالة أكثر مسؤولية ومهنية وخضوعا للمساءلة، فضلا عن إنشاء وحدات الأفرقة القطرية المشتركة الجديدة التابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وستكون توصيات بعثة التقييم لتعزيز ولاية المكتب وعملياته المتعلقة بقطاعي العدالة وإنفاذ القانون مفيدة جدا في إعادة تشكيل الولاية، ونشكر الأمم المتحدة والخبير المستقل على عملهما في ذلك الصدد.

ونرحب بالجهود المشتركة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرهما من الشركاء الدوليين، بالتعاون مع السلطات الوطنية، للتصدي للفساد والتدفقات المالية غير المشروعة، التي تستخدمها العصابات في أنشطتها غير المشروعة، والتي تقوض سلطة الدولة. ونعتقد أن ولاية المكتب ينبغي أن تلبي احتياجات الحكومة في التغلب على تلك التحديات، مع كفالة الرصد السليم للحالة في الميدان، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق الإنسان. ومع تزايد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، ينبغي تعزيز ولاية المكتب في مجالي حقوق الإنسان وخدمات حقوق الإنسان. ونتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء المجلس في تصميم ولاية مُحكمة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، استنادا إلى نتائج تقرير التقييم، تكون ملائمة للغرض المنشود في السياق الأمني والسياسي المليء بالتحديات في هايتي.

وفي الختام، أود أن أشيد بجهود الممثلة الخاصة للأمين العام لتوجيه جميع الأطراف نحو بيئة سياسية مواتية. ونحن نعلم أن الأمر ليس سهلا، ولكننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن التوصل إلى حل مستدام لإحلال السلام في هايتي إلا من خلال حوار شامل بين جميع الأطراف السياسية الفاعلة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وممثلي النساء والشباب، مما يمهد الطريق لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية في أقرب وقت ممكن لاستعادة الشرعية وفرض السلطة القانونية وبناء دولة تعمل لصالح الجميع.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لمعالي السيد جان فيكتور جينوس، وزير خارجية هايتي.

السيد جينوس (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني بصفة خاصة أن أتمكن من المشاركة في هذه الجلسة لمجلس الأمن للنظر في التقرير الدوري الثامن للأمين العام (S/2022/481) عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، عملا بقراري المجلس ٢٤٧٦ (٢٠١٩) و ٢٦٠٠ (٢٠٢١).

وقبل أن أعرض ملاحظات هايتي، أود أن أهنئكم تهنئة حارة، سيدتي الرئيسة، على تولي ألبانيا رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه. ونتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بأعمالها. وأود أيضا أن أحيي أعضاء المجلس الآخرين وأشكرهم على إسهاماتهم في هذه المناقشة وإعرابهم عن القلق وتعليقاتهم المتعمقة، التي تبرهن على تضامنهم المستمر مع هايتي، والتي أحطنا علما بها على النحو الواجب.

وأتقدم بالتهنئة إلى الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة هيلين لا لايم، وأشكرها على عرضها للتقرير (S/2022/481)، الذي أحطنا علما به باهتمام متجدد. وأرحب أيضا بحضور السيد أرنو ديكارد، المدير التنفيذي لمؤسسة العمل التطوعي من أجل التنمية في هايتي، بين ظهرانينا، وأشكره على تعليقاته المفيدة. وأرحب أيضا بحضور سفير الجمهورية الدومينيكية، البلد المجاور لنا، الذي تربطنا به علاقات طيبة.

يأتي التقرير في وقت تستمر فيه الحالة الأمنية في التدهور في هايتي. فقد أوجدت أنشطة العصابات المسلحة مناخا من انعدام الأمن على نطاق واسع. وأصبحت عمليات الاختطاف للحصول على فدية والقتل العنيف أمرا شائعا، وحتى الدبلوماسيين الأجانب، بمن فيهم أعضاء الأمم المتحدة، لم يسلموا منها. وأسفرت الاشتباكات بين العصابات المتنافسة عن سقوط العديد من الضحايا بين السكان، واضطر آلاف الأشخاص إلى الفرار من منازلهم هربا من العنف.

ومع ذلك، فإن السلطات لا تقف مكتوفة الأيدي. ورغم محدودية الموارد المتاحة لها، فإنها تبذل كل ما في وسعها لشل قدرة من يسعون إلى الإبقاء على حالة الفوضى ومنع تطبيع الحالة.

ونرحب بتنويه تقرير الأمين العام بالجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية الهايتية لمكافحة الأنشطة الإجرامية للعصابات. وأدت جهودها إلى إلقاء القبض على عدد من الأفراد المشتبه في ضلوعهم في عمليات الاختطاف أو القتل. ولا يمكن للشرطة الوطنية الهايتية، وهي القوة التي تعتمد عليها الحكومة للتصدي لتلك الظواهر، أن تفعل ذلك بمفردها في الظروف الراهنة على الرغم من الشجاعة والتصميم اللذين أظهرتهما حتى الآن على الرغم من وسائلها المحدودة.

وقد قررت حكومة جمهورية هايتي أن تقدم كل تضحية لتحرير الموارد اللازمة لتزويد الشرطة الوطنية الهايتية بالوسائل التي تحتاجها للاضطلاع بمهمتها بفعالية. ولا تزال الصعوبات التي تواجهها الإدارة الهايتية في الحصول على مركبات مدرعة وأسلحة فتاكة تضع الشرطة الوطنية الهايتية في وضع غير مؤات إزاء العصابات القادرة على الحصول على هذه الأسلحة عن طريق التهريب.

ونظرا لتلك الظروف، من الملح أن تتلقى الشرطة الوطنية الهايتية، في الأيام المقبلة، وليس الأسابيع المقبلة أو الأشهر المقبلة، دعما قويا من شركائنا في المجتمع الدولي حتى نتمكن من أن ننهي فورا هذه الحالة غير المقبولة بتاتا.

ويجب على البلدان والمنظمات الصديقة لهايتي أن تحدد أنسب طريقة لتقديم مساعدة كبيرة لنا بسرعة لتزويدنا بما يكفي من المعدات والوسائل، والتدريب في الميدان، والتدقيق في ملفات أفراد الشرطة الوطنية الهايتية. وذلك أمر أساسي إذا أردنا استعادة حالة أمنية مستقرة.

وتقدر الحكومة تقديرا صادقا المساعدة التي تلقتها من المجتمع الدولي لمساعدة الشرطة الوطنية الهايتية على النهوض بمسؤولياتها عن حماية السكان وخدمتهم. وأود أن أسلط الضوء على المبادرات التي اتخذتها الولايات المتحدة وكندا وفرنسا لعقد اجتماعات مع شركائنا الدوليين لمناقشة المشاكل العديدة التي تواجهها هايتي وتقديم الدعم الدولي اللازم.

وقد وعدت عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة بتقديم دعم ثنائي لقوة الشرطة الهايتية، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية والمادية ومستشاري الشرطة المتخصصين.

وقد أحطنا علما بقيام مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بإنشاء صندوق مشترك لدعم الشرطة الوطنية الهايتية في مكافحة عنف العصابات والجريمة المنظمة. ونشكر بحرارة شركاءنا الدوليين على تعاونهم النشط وتضامنهم.

وفيما يتعلق بهذه النقطة، أرحب بالتقرير الأخير للأمين العام عن ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، الذي يشير بوضوح إلى القيود المفروضة على الشرطة الوطنية الهايتية فضلا عن افتقارها إلى القدرات والخبرات من حيث عدد الخبراء ودرجة التخصص بغية التصدي للمستوى غير المسبوق للجريمة في البلد.

ولا نريد للمجتمع الدولي أو القوات الأجنبية أن تحل محل الشرطة الوطنية الهايتية وأن تأتي وتؤدي عملنا نيابة عنا. وما تريده الحكومة الهايتية هو أن ترى تعزيز اختصاص وقدرة المكتب الوطني الهايتي على توفير التدريب والدعم الفعالين للشرطة الوطنية الهايتية.

وقد أظهرت تجربة وجود الأمم المتحدة في هايتي في العقود الأخيرة حدود ذلك الشكل من التدخل، الذي يهدف إلى الاستعاضة عن القوات المحلية بغية تحقيق نتائج مستهدفة مرضية. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نعترف بأنه بعد انسحاب القوات الدولية، لا يمكن للهياكل المحلية أن تحقق نفس المستوى من الأداء لأنها لم تتلق التدريب الكافي وليس لديها نفس الوسائل.

إن الأمن منفعة عامة. وهو ليس أولوية لحكومتنا فحسب، بل أيضا لشعب هايتي المنهك. ولا بد من إيجاد حلول عاجلة في أسرع وقت ممكن إذا أردنا استعادة الديمقراطية الهايتية. ولا يمكننا أن نتصور بجدية أي انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية في هذه البيئة، ناهيك عن انتعاش اقتصادي وطني أو مشاريع للتنمية المستدامة.

ولا يمكن استعادة الأداء الطبيعي لمؤسساتنا إلا من خلال العمل المتضافر، لكي نتمكن من إنهاء أنشطة العصابات المسلحة التي ترهب شعبنا وتمنع حرية تنقل الأشخاص وحركة البضائع.

وبالإضافة إلى حل المشاكل الأمنية القائمة، ينبغي لنا أيضا أن نعالج، من خلال الإدارة الفعالة، المسائل القصيرة الأجل والهيكلية

الأخرى ذات الصلة التي ترتبط ارتباطا مباشرا بظاهرة انعدام الأمن. وأشير هنا إلى النظام القضائي المختل، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمخدرات، والفساد والتهريب.

وتبادل المعلومات عن الأفراد المتورطين في تلك الأعمال البغيضة والإجراءات المتضافرة أمر أساسي لكي نتمكن من مكافحة انعدام الأمن بفعالية.

وفي هذا الوضع المعقد في هايتي اليوم، لا يمكن أن يكون الحل قمعيا فحسب، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الكثير من المعايير الأخرى. ويفترض إنهاء نشاط العصابات مسبقا قدرة قوات إنفاذ القانون والنظام على الحفاظ على سيطرتها على المناطق المستعادة حتى تتمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتها مثل توفير الخدمات الأساسية للسكان وإصلاح مراكز الشرطة وبناء الطرق وتوفير مياه الشرب والكهرباء وجمع القمامة وإعادة فتح المدارس وتشغيل المراكز الصحية وخلق فرص العمل. وفي ظل هذه الظروف سنتمكن من توطين المواطنين ووقف الهجرة غير النظامية التي تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لنا ولجميع بلدان المنطقة أيضا.

علاوة على ذلك، يجب ألا يغيب عن بالنا أن إيجاد حل مستدام لظاهرة انعدام الأمن يتطلب أيضا تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل في هايتي. وحتى إذا لم تكن هناك صلة سببية، فلا شك أن هناك صلة وثيقة بين مستوى الجريمة وحالة الفقر المدقع في البلد.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذا التبادل للآراء بشأن الحالة في جمهورية هايتي باعتباره مسألة مهمة لبلدي وللمجتمع الدولي.

في عام ٢٠٠٤ أيد المجتمع الدولي مطالب المجتمع الهايتي بإنشاء قوة قادرة على كفالة الأمن والسلام في هايتي. ولهذا السبب تتمتع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بالاعتراف والشرعية السياسية. ومما يؤسف له أن الحالة قد ساءت بشكل كبير بعد مرور ١٨ عاما نظرا لعدم وجود آلية مؤسسية لمواجهة الأزمة. وبالرغم من أن أحد أهداف البعثة يتمثل في ضمان إعادة هيكلة الشرطة يبلغنا تقرير الأمين العام (S/2022/481) بأن هذه المسألة لا تزال معلّقة.

ومن الواضح أن الشرطة الوطنية الهايتية لم تطور قدرتها بشكل كاف لكفالة حفظ النظام والسيطرة على الكثير من العصابات المسلحة التي ترهب السكان. وفي ذلك السياق أدى تصاعد العنف في الشوارع إلى انعدام الأمن، الأمر الذي يقتضي استجابات فورية له. لذلك لن تكون خطة تدريجية لتحسين أداء الشرطة الوطنية الهايتية كافية طالما أن العمل على تحقيق الاستقرار لا يتعلق بأعمال العنف التي تنفذها العصابات فحسب.

وبالتالي ترى الجمهورية الدومينيكية أنه يجب أن تركز جهود تحقيق الاستقرار في هايتي على السلام والحوار السياسي معا لإبرام اتفاقات دائمة لبناء السلام المستدام. ويتعين على الأمم المتحدة أن تتصرف على وجه الاستعجال لأجل تحقيق السلام والاستقرار في هايتي والمنطقة بأسرها من خلال تقديم خطة فعالة مقترنة بالدعم الفوري للشرطة الوطنية الهايتية وتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي بغية التخفيف من حالة عدم اليقين التي يواجهها الهايتيون في حياتهم، وهي مسألة تثير قلقا بالغا لجيرانها الذين يتأثرون بعدم الاستقرار الشديد، بما في ذلك العديد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن.

أذكر أن بلدنا قد حذر قبل أقل من ثلاث سنوات في هذه القاعة نفسها (انظر S/PV.8559) من العواقب السلبية لتقليص وجود الأمم المتحدة في هايتي، ونشهد اليوم نتائج ذلك القرار الكارثي.

ونؤكد مجددا أنه يجب ألا يكون هناك أي تأخير في إيصال المعونة إلى هايتي حيث تبيّن بيانات الاقتصاد الكلي المروعة الوضع في البلد. ووفقا للدراسات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يعاني ٥,٣ مليون من سكان البلد البالغ عددهم

١١ مليون نسمة من الجوع المزمن. وذلك ارتفاع كبير مقارنة بالسنوات الأربع الماضية. وتعزى هذه المستويات المرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد أساسا إلى التدهور الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي وانخفاض الإنتاج وضعف القدرة على الصمود في وجه الكوارث الطبيعية المتكررة، علاوة على انعدام الأمن الذي تسببه العصابات التي تسيطر حاليا على الهياكل الأساسية الحيوية للبلد إلى حد كبير.

وطالما يستحيل تحقيق الاستقرار في ظل الجوع وعدم شعور المواطنين بالأمان، فإن التهدئة الفورية للوضع تُعدُّ السبيل الوحيد لمواجهة العنف والفوضى لأن خطر إراقة الدماء لا يزال قائما وربما يحدث بسبب الاشتباكات الحالية بين العصابات الإجرامية والهجمات المحتملة على الممتلكات من قبل شرائح من السكان بحثا عن الغذاء.

وبالنسبة لبلدنا، فإن هذا الوضع مسألة أمن قومي بالنظر إلى الضغط الذي يمارس على حدودنا في مواجهة قسوة الواقع في الميدان. وتعرب الجمهورية الدومينيكية باستمرار عن قلقها واستعدادها لمساعدة البلد المجاور لنا على التغلب على هذا الوضع المؤسف. لكن وكما قال الرئيس لويس أبينادر كورونا في العام الماضي في المناقشة العامة للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة:

من الضروري أن أن نقول بأقوى العبارات وأكثرها تأكيدا أنه يجب ألا يتخلى المجتمع الدولي عن شعب هايتي ولا يمكنه التخلي عنه انظر (A/76/PV.9، صفحة ٣).

ويجب أن ندعمه في هذا الوقت من الأزمات والكوارث العالمية التي لم يسبق لها مثيل. ولا يمكننا أن نظل مجرد متفرجين على عملية التدهور الاجتماعي في هايتي، ولا يمكننا الاستمرار في حضور الاجتماعات والاستماع إلى التقارير مع محاولة تجنب ما يحدث في هايتي، بل يجب علينا أن نتصرف الآن.

وتقع على عاتق المجتمع الدولي المسؤولية عن كفالة أن تسفر التدابير التي يتخذها عن النتائج المتوقعة. لقد حان الوقت لانتقاد أنفسنا لتجنب تكرار أخطاء الماضي في هايتي. وفي ظل هذه الفوضى اليوم، يجب ألا نسمح للمشاكل الجديدة بأن تنسينا المشاكل القديمة التي لا تزال دون حل. إن شعب هايتي يطالب بأن يعيش حياته في سلام، ويحق له أن يأمل في مستقبل أفضل. وإن لدى مجلس الأمن من الآليات اللازمة لقيادة الجهد المشترك من جانب المجتمع الدولي وحكومة هايتي والشعب الهايتي لوضع خريطة طريق تؤدي إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامة. وقد أثبت تاريخنا استمرار دعم الجمهورية الدومينيكية لشعب هايتي ولا يزال تضامن شعبنا لها ثابتا. ونؤكد من جديد رغبتنا في أن تنعم هايتي بالرخاء وأن قادرة على تلبية جميع احتياجات مواطنيها وإعطائهم فرصا للتقدم، فضلا عن كفالة رفاههم في بلدهم.

وأخيرا، يجب أن نذكر أنه ليس ثمة حل دومينيكي أبدا للمشكلة الهايتية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأرفع الجلسة الآن لكي يتسنى للمجلس مواصلة مناقشته للموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.